

تجربة تنظيم استلام الفضائيات التلفزيونية في العراق

د.حازم عبد الحميد النعيمي

تزايد عدد القنوات الفضائية في، العالم ومنها العربية الحكومية والتجارية في السنوات الخمس عشر الأخيرة بشكل كبير ومعدل متصاعد ، وكثر عدد مشاهديها في العالم والعراق بنسب كبيرة مما يستدعي اهتمام الباحثين بدراساتها كظاهرة وأداة اتصال جماهيري واسعة جديدة ، وكوسائل إعلام وأخبار ذات سعة وشمول وانتشار لا يمكن إنكار فاعليته وإهمال تأثيره على التكوين المعرفي للإنسان في مطلع القرن الجديد وعلى ثقافته .

وقد تعرض عدد من الباحثين العرب لموضوع ظاهرة الاتصال الفضائي التلفزيوني وتطور تقنياتها وأساليبها وآثارها بأساليب مباشرة او غير مباشرة وبشكل يشمل جميع الفضائيات التلفزيونية العالمية ، التي اعتبروها ظاهرة غريبة وأحدى ركائز العولمة ، ووجهو بالتالي للظاهرة (التلفزيون الفضائي) الاتهامات والصقوا بها كل أنواع الإدانة وعلى رأسها تدمير الثقافة الوطنية التي ساهم تقاعسهم وانشغالهم الأخرى في تفكك بنائها الذي يشكو أصلا من القدم والإهمال . ولأنهم لم يحددوا إلا السلبيات والتأثيرات الضارة يكاد المتتبع لهذه البحوث ان يعتقد بأنهم يطالبون المجتمع العربي بالدخول الى "الكهف" لوقايتهم من أضرار تكنولوجيا العصر المعلوماتية والاتصالية والإعلامية التي قد تفسده وتسبب له القلق متخيلين ان هذا سيبعد عنهم وإداريو القنوات المحلية تهمة الفشل في التطور والتخطيط السليم والإبداع اللازم لجذب المشاهد .

ولان لكل ظاهرة في حياتنا عدة جوانب ، منها السلبي ومنها الايجابي، ومن ذلك بالتأكيد ظواهر التطور العلمي والتقني والعقلي والفكري ، ولانه لايمكن ان تكون لظاهرة ما جوانب ايجابية فقط او سلبية فقط ، ولكن يمكن ان تكون الجوانب الايجابية أكثر واكبر دوراً وتأثيراً من الجوانب السلبية او بالعكس ، وهذا في مرحلة وزمن وظروف محددة ، يمكن ان تتغير لاحقا بتغير الظروف او المؤثرات . ولهذا يمكن القول في وقت وظرف معين بسلبيته الظاهرة او ايجابيتها نسبياً .

ومن هنا سنحاول في هذا البحث تناول ظاهرة القنوات الفضائية للتعرف عليها ، وتلمس آثارها المتضادة السلبية والايجابية ، وهدفنا تحديد السلبيات وفرص التعامل معها وتحبيدها ، واكتشاف الايجابيات وإمكانية ترسخها وتنميتها . ومن خلال تجربة العراق القصيرة في تنظيم استلام الفضائيات وتحديده ، قبل تغيير نظام الحكم في نيسان (أبريل) 2003 وبالتالي انتهاء هذا التنظيم وإطلاق حرية استلام الفضائيات مباشرة للمواطن العراقي . وعلى اساس تمكين مجتمنا من الاستفادة من التطور التقني الهائل الجديد في وسائل الاتصال ومنها التلفزيون الفضائي ، ومبدأ الحق في الاتصال لاستخدامها في تعزيز تطور المعرفة والعلوم والثقافة العربية وتنمية الاتجاهات العقلانية المدعمة للمسؤولية الاجتماعية وللحريات والحقوق العامة والفردية ، وبناء مستقبل أفضل يؤكد هويتنا وثقافتنا المنفتحة والمتفاعلة مع الثقافات والمجتمعات الأخرى في العالم . كل ذلك في مقابل ابعاد السلبيات الضارة والتي قد لاتتلائم مع تراثنا وثقافتنا ، وطبيعة النمط الحضاري الذي نرغب في تثبيته لدى ابنائنا والاجيال الصاعدة والذي يختلف في بعض مساراته عن النمط الغربي في مواضيع مثل قضايا الجنس وحرية المرأة وما الى ذلك في هذه المرحلة التاريخية من تماس الحضارات وتبادلها المعرفي وصراعاها.

التلفزيون كوسيلة إعلام وإخبار

انتشر التلفزيون عالميا في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية ، وفي عقد الستينات من القرن العشرين في المنطقة العربية ، وشكل فور انتشاره تطوراً هائلاً في أساليب الاتصال الجمعي (الجماهيري) وفي وسائل الإعلام الفاعلة وتزايدت أهميته وتأثيره على مر السنين التالية بالنسبة لمتابعيه (مشاهديه) الذين تكاثرت أعدادهم في شتى أنحاء العالم ليصلوا الى مئات الملايين من الذين لا يبخلون عليه بالكثير من وقتهم اليومي وانتباههم وإدراكهم مما لا يمكن معه نفي تأثيره كوسيلة وتأثير مضمون رسائله بنسب متفاوتة على تكوينهم الفكري وثقافتهم وتعليمهم وسلوكهم الفردي والجماعي .

ولأن التلفزيون يعتمد على الصور الحية المتحركة ، فانه يجذب اهتمام المشاهد الذي يميل الى تصديقها مما يمنحها القدرة على التأثير في عواطفه ، إذ أنها أقدر على التعبير من الاف الكلمات ، لان الرؤية والبصر أساس الإقناع واكتساب المعلومات ، ولما كان التلفزيون يجمع بين البصر والسمع والنقل المباشر الحي فانه يكون أكثر واقعية وقرباً من مدارك الانسان . ومن هنا اعتبر التلفزيون أفضل وسائل الأعلام الحديثة وأقواها تأثيراً لمزاياه العديدة ، فهو يقدم لمشاهديه المعارف والأخبار والأفكار والخبرات في مشاهد متكاملة وفي قوالب متعددة تقريرية او درامية وبهذا يتفوق على وسائل الإعلام الأخرى ، فعن طريقه يمكن ان ينتقل المشاهد الى أماكن الأحداث ليراه على الطبيعة وكما حدثت او تحدث ، ليشعر بالمشاركة الفورية وهو جالس على كرسيه

في بيته ، بل ويزيد بعض الباحثين باعتقادهم انه قد يتفوق على الاتصال الشخصي وفي التأثير لما يتميز به من جمع بين الرؤية والصوت والحركة واللون وقدرة على تكبير الأشياء الصغيرة وتحريك الأشياء الثابتة .⁽¹⁾ ومن ابرز واهم المواد المؤثرة للتلفزيون في المشاهدين هي الأخبار ، والتي كانت تغطيها الصحف متوجهة الى الصفوة ، والإذاعة متوجهة الى الأوساط الشعبية. اذ استطاع التلفزيون خلال تطوره سحب معظم مستمعي الأخبار من الإذاعة ، بل وحتى الكثير من متلقيها ضمن شريحة الصفوة بواسطة الصحف . وقد مرت أخبار التلفزيون بتغير كبير في الكم والكيف ، حتى أصبحت من أهم الأعمدة التي تقوم عليها كل قنوات التلفزيون في العالم ، وعلى رأس هذه الأخبار تلك السياسية منها التي كانت ثقيلة في بدايات الإرسال التلفزيوني على نهجه العام، اذ كان المفهوم السائد عنه لدى المرسل والمتلقي انه جهاز إمتاع وتسليه ، وكانت الأخبار فيه تسير على وتيرة أخبار الإذاعة وأسلوبها ، غير ان تزايد المواد الفيلمية وارتفاع عمل وأساليب صحفيو أخبار التلفزيون بمتابعاتهم المباشرة والحية للأحداث خلق شخصية مستقلة لهذه الأخبار ، ويرى بعض الباحثين ان انطلاق تطور أخبار التلفزيون أتت من المنافسة بين شبكتي B.B.C وشركة I.T.N في بريطانيا ، والذي أدى الى التخفيف من الاعتماد على ما توزعه وكالات الأنباء واللجوء الى المحررين والمراسلين والمندوبين الخاصين بالقناة التلفزيونية .واذا تتبعنا مسيرة أي قناة تلفزيونية في العالم وصولاً الى الارسال الفضائي لتبين لنا الزيادة المطردة في مساحة الأخبار عموماً والسياسية منها خصوصاً كما وزمناً ونوعاً وفي إعداد العاملين فيها ومبلغ تكاليفها ومن ذلك قنوات التلفزيون العربية.⁽²⁾ ولذلك ازداد معدل مشاهدة أخبار التلفزيون وازداد ثقة المشاهدين بها وأصبح لها تأثير في النخب السياسية والرأي العام العالمي .

ولما كان التلفزيون من ابرز وسائل الإعلام الحديثة التي طورت وظائف الاتصال الى مستوى عالي التأثير ، لذا فان مساهمته تعتبر ايجابية في المجتمع فهو يخلق شعوراً بالانتماء ويرتقي بالاهتمامات ويوسع افق الجماهير من المحلية الضيقة الى الصعيد الوطني والقومي والعالمي ، كما يقول ولبرشرام ،الذي يحدد وظيفة أخرى للاتصال الا وهي إعداد الناس كأعضاء في امة واحدة للقيام بدورهم باعتبارهم امة من بين أمم العالم .⁽³⁾ومن الطبيعي ان هذا يوسع الأفاق ويدفع باتجاه الاهتمام بالتنمية القومية والرغبة والحاجة الى التطور والتغير ، ويرفع مستوى ألاماني والتطلعات بإطلاع المشاهد على ما حوله في بلده وفي العالم ، فيجعله يتطلع لمستوى أفضل ويخلق اتجاهات عاماً يسعى للتطور ، من دونه لا يمكن دفع التنمية الى الأمام ، كما يعتقد الباحث الإعلامي المعروف ليرنر .⁽⁴⁾

وتشير العديد من الدراسات الى ان التلفزيون استطاع إيجاد عادات وممارسات جديدة لدى مشاهديه ، واثبت قدرة متميزة في إحداث تغيرات في السلوك والاتجاهات والمواقف والعلاقات الاجتماعية ، كما انه أثاره التربوية تظهر على الأطفال بوضوح ، لما يتمتع به التلفزيون من أمكانية جذب الانتباه وإثارة الاهتمام . لذا يرى بعض الباحثين ان استخدام التلفزيون وفق منهج ايجابي وبشكل فعال يمكن ان يجعله مؤثراً في مجالات

التعليم وتحصيل المعلومات وتكوين المهارات وإثارة الدوافع وتكوين الاتجاهات والعادات وأساليب التفكير وغيرها (5).

غير ان التلفزيون او المرسل من خلاله يتوجه الى جمهور كبير وواسع وغير متجانس من حيث الشرائح العمرية او الطبقية او الاجتماعية او التعليمية او الثقافية او الدينية ، أي انه لا يمكن إعطاء تصور أولي حتى عن مدى تقبل المتلقي او استجابته او ردود فعله ، فبالإضافة إلى التباينات السابقة للجمهور المتلقي الذي هو في الحقيقة المجتمع اجمع او غالبية ، هناك مؤثرات فردية على مدى الاستجابة للاتصال الجمعي عموماً منها الخصائص النفسية والاجتماعية للأفراد والجماعات التي تحدد الاتجاهات والسلوك وتلعب دوراً مهماً في مدى تقبلهم او رفضهم المضامين الرسائل الاتصالية الموجهة إليهم من خلال التلفزيون ، وهذا ما يستلزم معرفة المجتمع المتوجه إليه وإجراء الدراسات العلمية لمعرفة خصائصه حتى يمكن صياغة الرسائل والمواد الاعلامية بشكل يمكن معه السعي الى هدف إقناع المشاهد بالمضمون المرسل . وهذه الدراسات والبحوث لا غنى عنها من اجل تحقيق فعالية للمواد التلفزيونية حيث ان الافتقار الى المعلومات والبيانات ورجع الصدى والتأثيرات الأولية عن الأفراد والمجتمع المتوجه اليه سيكون عقبة كبيرة للوصول الى التأثير في الجمهور وإقناعه .⁽⁶⁾ خصوصاً وان التلفزيون بل ووسائل الإعلام عموماً ليست العامل الوحيد للتأثير على الجماهير ، بل هي واحدة منها ولا تعمل إلا بمصاحبتها وضمن المتغيرات العامة للمجتمع المؤثر على المشاهد .وعليه فان عملية الإقناع وتغير القيم والاتجاهات عن طريق التلفزيون ليست عملية سهلة كما يتخيل البعض ، بل تستدعي جهداً وبحثاً وتخطيطاً ومتابعة متواصلة ، فمع التسليم بان لكل وسيلة اتصال او إعلام جديدة ومتطورة تقنياً تأثيراً ملموساً بحد ذاتها ومقارنة بما سبقها ، إلا ان ذلك لا يكفي لوحده لإحداث الآثار والوصول الى الأهداف المبتغاة .

التلفزيون كوسيلة ثقافة ومعرفة

والتلفزيون كوسيلة تثقيف مهمة ، يمكن ان يستخدم لأهداف نبيلة او العكس اذ يمكن ان يسخر التلفزيون لإحداث تطور اجتماعي وإنمائي ، والمفاهيم سياسية متطورة وذلك لفعاليته في توجيه الرأي العام ، كما يمكن ان يوجه للعب دور مضر ومعوق للتنمية الاجتماعية والديمقراطية ، اذ قد يخدم أهدافاً تتسم بالمحافظة والتسلط فيعيق التغير والتطور .⁽⁷⁾ وقد شاركت وسائل الإعلام منذ نشأتها في التغيرات الهامة في المجتمعات مثل الثورات الفكرية والسياسية والصناعية ، والتغيرات في التطلعات والقيم ، وبالتالي فان معظم التطور والتغير في ظروف وسائل الاعلام يصاحبه دائماً تغير اجتماعي كبير .⁽⁸⁾

وحتى يمكن إحداث تغيرات بواسطة وسائل الاعلام نحو الأفضل يجب رفع مستوى التعليم والمهارات للقائمين بالاتصال ، بحيث يلموا بالثقافة التقليدية للجمهور ويتمكنوا من استيعاب الأهداف والمحاور التي

تقوم عليها الثقافة المتجددة والتي يسعى المفكرون لنقل الجماهير وتطويرها باتجاهها ، وهذا يعني _ كما يقول شرام _ اننا بحاجة الى أشخاص يستطيعون ان ينقلوا الثقافة الحديثة الى أناس ترعرعوا في ظل المعتقدات والقيم التقليدية.⁽⁹⁾ فتتأثر الثقافة القائمة بالاتصال ومهارته مقوم أساسي لنجاح تأثير الوسيلة الإعلامية ، فهو الجسر او "المحولة" التي توصل الأفكار الجيدة من منابعها او من نخبة المفكرين الى الجمهور الواسع ، بلغة بسيطة مفهومة من رجل الشارع وبقوالب مثيرة للانتباه ومشوقة ولطيفة ، وبذلك يسد الفجوة المعروفة بين ثقافة الصفوة وثقافة الجمهور .

وكما فتحت الصحافة المجال للرأي على صفحاتها - بعد مرحلة النشأة التي ركزت فيها على الخبر - مما دفعها للاهتمام بأمور الثقافة والفكر ، بصيغ التحقيقات والمقالات ، وجعلها مؤثرة في أوساط النخبة ثم في الرأي العام ، فان التلفزيون أفسح المجال للأخبار بعد نشأته التي قامت على أساس الترفيه والتسلية ، وجره هذا الاهتمام الى عرض الآراء والمواقف المختلفة ، وبالتالي الى التعرض للموضوعات الثقافية بأنماط مباشرة او غير مباشرة ، توثيقية او درامية فنياً ، وهذا ما أوجد وظيفة جديدة للتلفزيون هي التوعية والتثقيف والتأثير في تشكيل اتجاهات الرأي العام .

وقد بقي تأثير التلفزيون بمضامين رسائله الموجهة للمتلقي محصوراً ومحدداً بيد الأجهزة القائمة عليه ، ومن الطبيعي ان يكون في الغالب بيد الدولة ومؤسساتها في الدول ذات الأنظمة الشمولية والدول الساعية للنمو ، وتخضع ما تستورده بشكل منتقى من برامج أجنبية إلى رقيبها النشط أيضاً . اما في بعض البلدان غير الغربية ذات الاتجاه الليبرالي فمثلها مثل الدول الغربية تتحكم المؤسسات المالكة والطبقات السائدة بمضمون الرسالة الاتصالية والإعلامية ومنها التلفزيون والى حد ما بتأثيرها . وبعد إنشاء قنوات التلفزيون الفضائي المباشر من جانب حكومات الدول الغنية ومؤسساتها والشركات الرأسمالية الكبيرة فيها منذ الثمانينات، فان ناقوس الخطر بدأ يدق لدى الحكومات حول إمكانياتها وقدرتها على الهيمنة والتحكم والتوجيه بهذه الظاهرة الجديدة .

وما ان انتشر الارسال التلفزيوني الفضائي المباشر الواسع اوائل تسعينات القرن السابق بسبب التطور التكنولوجي الهائل في الأقمار الصناعية وقدرتها الاتصالية . وتمكن المشاهد العادي الجالس بمنزله وفي أي بقعة من المعمورة التقاط معظم القنوات الفضائية من شتى أنحاء العالم بكلفة متوسطة (تركيب طبق وجهاز استلام)، وتوسع الانتشار في مطلع القرن الجديد ، حتى انهارت الغالبية الساحقة من أوجه التحكم و التحديد والتوجيه والرقابة ، لمختلف السلطات على القنوات الفضائية المبتوثة من جميع أنحاء العالم ، باتجاهاتها الفكرية والسياسية والثقافية المختلفة والمتباينة ولم يعد هناك خيار بين "الإنتاج" الذي قد يكون تأثيره مزعجاً للتركيبة الاجتماعية والثقافية الوطنية "والانغلاق" الذي يؤدي الى العزلة والتخلف عن ركب التطور الإنساني بشتى نواحيه والانقطاع عن تطور المعرفة والمعلومات ، لم يعد هناك خيار بين هذين الموقفين الذين لكل منهما إيجابياته وسلبياته غير موقف التفاعل الواعي الملتزم بالمسؤولية الاجتماعية والثقافة الخلاقة ، والتي

يستدعي العمل الجاد لتأكيد الركائز الأساسية المميزة والجيدة للمجتمع وثقافته ، لتترسخ لدى الجمهور والأفراد بوعي وقناعة ، في جو من الحرية واحترام العقل ، وصياغات صالحة لوسيلة الإعلام الجماهيرية (التلفزيون) بقوالب وأساليب مشوقة للمشاهد العادي

المواقف من البث التلفزيوني الفضائي المباشر

مع بداية انتشار المعلومات حول تطور تقنيات الاتصال باتجاه التلفزيون الفضائي المباشر الى منازل المشاهدين ، بدأت الآراء والاتجاهات المختلفة نحوه بالظهور والتصارع في مختلف بلدان العالم ، بين رافض ومحذر من السلبيات وموافق وآمل بالايجابيات وما بينهما من اتجاهات محايدة او مشترطة لحدود تهدف تغليب الايجابيات على السلبيات .

وتوزع الخبراء والرسميون في الدول النامية وعلى الاخص العربية مسبقاً وقبل بداية المشكلة على اربع اتجاهات⁽¹⁰⁾ فريق يؤيد "الانفتاح التلفزيوني" على أساس وجوب الثقة في وعي المواطن وقدرات محطات التلفزيون الوطنية ، وان محاولات المنع ستنتهي الى الفشل ، وفريق منغلِق متخوف من الغزو الثقافي لأسباب مختلفة من بينها ان البث الأجنبي سيحمل قيماً مخالفة وبروج لدعايات كاذبة ويهدد الأمن الوطني ويشيع أنماط سلوك استهلاكي تخريري ، وانه سيستهوي المواطن الذي ضاق بالقيد السياسي والاجتماعية المفروضة عليه، ويضيفون بانه سيفتح الأبواب للبث الإسرائيلي باتجاه المواطن العربي . وفي القابل يرد عليهم أصحاب الاتجاه الافتتاحي بان المواطن كان منذ البداية معرض للاستماع الى الإذاعة الإسرائيلية ، كما ان بعض الدول العربية يمكنها مشاهدة التلفزيون الإسرائيلي ، ولم يؤد ذلك الى تأثير سلبي ملموس على المواطن العربي ، كما ان برامج التلفزيون الإسرائيلي ليست بالمستوى الجيد ، ويقدم دعاية سافرة ومموجة . وفريق ثالث يؤيد السماح مع المنع الانتقائي ، كان يسمح باستقبال البث الموجه من الدول الصديقة ويمنع البث من الدول المعادية ، او السماح بالاستقبال للنخب الواعية والمتقفة دون غيرهم . وهناك من يرى بان رفع تكاليف اجهزة الاستقبال وفرض رسوم مرتفعة عليها ستؤدي الى اقتصار الامر على القادرين مالياً دون غيرهم الذين يستطيعون شراء الأجهزة التي تمكنهم من التقاط البث ، وهذا افتراض او تشبث من هذا الفريق بترك المشكلة لتحلها قوانين المجتمع وتوزع الثروة فيه ، يرى ان الأثرياء في مجتمعاتنا اقدر من باقي قطاعات الجماهير على عدم التأثر بالأعلام الأجنبي ربما لأنهم متعرضون له باستمرار في السينما والفيديو والسفر الى الخارج ، او لأنهم متأثرون به تماماً ولن يزيدهم البث الأجنبي تأثراً ، وفريق رابع حائر بين إيمانهم بحرية الاتصال من جهة ورغبتهم في صون ذاتيتهم الثقافية من جهة أخرى ، دون ان يتمكنوا من التوصل الى موقف يسمح بالتوفيق بين النظرتين اللتين تبدوان متعارضتين .

غير ان الموقف الغالب والعام كما عبر عنه خبراء -اليونسكو العربية- مسبقاً وقبل انتشار الفضائيات المباشرة ، يعتقد بانه سيتم مواجهة تحدي كبير ، حين يأتي عصر الأقمار التي تبث البرامج التلفزيونية مباشرة الى بيوت المشاهدين ، اذ انها ستأتي وفق تصورهم بمشكلات عديدة سياسية وقانونية ومالية ، ومن ذلك مبادئ رئيسية تتعلق بمدى سيادة الدول على أراضيها ، والغالب انهم يقصدون هنا السيادة على الاعلام والثقافة ، أي على عقول مواطني الدولة وليس أراضيها . ويضيفون بان هناك مشكلة في تحديد مدى حق الاتصال وحرية ، وفي الحفاظ على الذاتية الثقافية في مقابل الانفتاح الثقافي ، وهم في ذلك يوحون لنا بان العزلة شرط لازم لصيانة ثقافتنا ، مخطئين أجدادنا العرب في انفتاحهم وتفاعلهم مع الثقافات منذ "سوق عكاظ" ومواسم الحج مروراً بمدارس الفكر في البصرة والكوفة وبغداد المدينة والقاهرة والأندلس ، وترجماتها وتفاعلها ، حتى نهاية الدولة العباسية ، ودخول الوطن العربي في عصور العزلة التي استمرت حتى القرن التاسع عشر تقريباً والتي ربما يرى فيها هؤلاء الخبراء ضماناً . حافظت على ذاتنا الثقافية ولا ينسى هؤلاء الخبراء أخيراً المشاكل الاقتصادية الناشئة عن بث الإعلانات في الفضائيات الأجنبية .

وعليه فقد حاول أصحاب هذا الاتجاه المعارض لانتشار البث الفضائي المباشر دفع المنظمات الدولية المختلفة لوضع مواصفات لتمديد مدى انتشار البث الفضائي (وقبل انتشاره الفعلي) من أي بلد من البلدان الأخرى على أساس اتفاق مسبق بين الدول للسماح بتغطية أراضي دولة بالإرسال من جانب دولة أخرى ، ولكن ذلك الأمر لم يتم له النجاح أمام إصرار الدول الغربية على معارضة القرارات بدعوى التداول الحر للمواد الإعلامية .⁽¹¹⁾

ومن الآراء المسبقة للخبراء العرب المجملّة لفوائد ومضار البث التلفزيوني الفضائي المباشر ، رأي أستاذ الاعلام بجامعة القاهرة الدكتور إبراهيم امام ، اذ يقول في الايجابيات ان هذا البث يتيح فرص ممتازة للإعلام الدولي ، ونشر الأخبار والثقافة ، كما يوفر تجارب ثقافية على الصعيد العالمي ، ويساهم في محو الأمية ونشر التعليم ، وتثقيف الجماهير ، ونقل البرامج التربوية الى المدارس النائية ويمكن من تعميم محاضرات الأساتذة الأكفاء على جميع الجامعات العربية مثلاً في وقت واحد ، ويوصل المعلومات والثقافة الى التجمعات البشرية والقبلية النائية ، وينشر الوعي الصحي والمعلومات العلمية والزراعية الخاصة بالتغيرات الجوية . اما عن السلبيات فانه يقول بانها تحتوي أفكار نشر الدعاية ، وتسلب ثقافة على أخرى ، وتهديد اقتصادي بسبب الإعلان ، وخطر التدخل في النظم الداخلية للدول الأخرى ، فضلاً عن الأخطار الأخلاقية والتشهير وتقويض الذوق العام . ولان هذا البث سلاح ذو حدين فان الدكتور إمام يرى ان تحذر السلبيات وتستبعد من الايجابيات وذلك بالتركيز على بذل عناية فائقة حول مضمون البرامج التلفزيونية ، ووضع دراسات وبحوث حول المضمون وتنسيقه ولغته وأسلوبه ، الى جانب الإعداد الفني الجيد ، والتخطيط بين المؤسسات والفعاليات من اجل الوصول الى استخدام البث الفضائي العربي بشكل يكون نعمة تتكامل به ثقافتنا ، وترتبط به جميع مناطقنا حتى البعيدة لكي نوحّد امتنا ونرفع مستوى أبنائنا لتواكب عصر العلم الذي نعيش فيه⁽¹²⁾.

ومع ان ظاهرة البث التلفزيوني الفضائي المباشر الأجنبي والعربي والموجه الى أفراد الجمهور العادي والواسع ، قد تحقق ونما وتطور ، فان أراء الخبراء لا تزال بين اتجاهات القبول او الرفض الكلي او الحذر المطالب (بفلاتر ترشيح) بانتقاء وإعادة إرسال رسمية . ولا يزال الباحث الإعلامي النامية والاسلامية و العربية يتلمس التأثيرات دون القدرة على معرفة الآثار ، وهو يؤكد على السلبيات والمخاطر والخوف من "الغزو" و"الهيمنة" الإعلامية الأجنبية ، وينبه الى الخطر على الثقافة الوطنية . اما مؤسساتنا البحثية فلم تزل مفقدة الى اجراء بحوث علمية - ميدانية ، وفق الاتجاه النقدي الذي يهتم بالظاهرة الإعلامية وحركة عناصرها ضمن المجتمع ، للوصول الى فهم دقيق للظاهرة والعوامل المؤثرة عليها⁽¹³⁾، بل تكتفي بحوثها بالتوصيف والتعميمات النظرية كاي باحث مفرد . ومن الطبيعي ان دراسة تأثير برامج التلفزيون او قياسه أمر غاية في الصعوبة ، اذ لا يمكن تجميد المتغيرات وفصل المؤثرات الأخرى لوضع نقطة او لحظة صفر يتم القياس قبلها وبعدها ، لذا فمن الصعب جداً الوصول الى نتائج تأثير وسائل الأعلام مثلما نصل الى نتائج عمل مختبري مثلاً . إلا ان هذا لا يمنع توقع ردود الأفعال والتأثير الأولي الذي يشترك فيه مضمون الرسالة مع طبيعة الوسيلة الإعلامية المستخدمة والعوامل الأخرى التي تتفاعل مع بعضها مثل طبيعة الفرد المتلقي وقيمته الثقافية وموقعه وعلاقاته الاجتماعية⁽¹⁴⁾.

ومع كل المعوقات والمشاكل البحثية فان إشعال شمعة خير من لعن الظلام ، لذا فان أي محاولة لتوضيح او توصيف التأثيرات السلبية والايجابية للإرسال التلفزيوني الفضائي عموماً والعربي خصوصاً والموجه الى المواطن والمجتمع العراقي ، ستكون مفيدة وتساهم في دفع المناقشات والبحث الميداني الى الأمام ، خصوصاً اذا كانت باتجاه تقييمي ونقدي بهدف الى تلمس حلولاً ملائمة ، وهو ما ينبغي السعي باتجاهه .

وتتهم الفضائيات من جانب بعض الباحثين في المساهمة بنشر المواد الأجنبية ذات الطابع الثقافي الهابط التي لا تتلاءم مع الواقع والنشأة الاجتماعية ، اذ تركز صور الحياة الاستهلاكية وتنساق لإرضاء الشباب بالمواد الترفيهية والمواد المليئة بالمغامرات والعنف والجريمة والحكايات العاطفية والإثارة⁽¹⁵⁾. ولا ندري لماذا تكون هذه السلبيات الاتهامية تبدو وكأن الفضائيات قد أوجدتها ، علماً ان محطات التلفزيون الرسمية الالمحلية تتمسك منذ الستينات وحتى الان بعرض هذه المواد المنتقدة يومياً وبحرص يزيد عن الفضائيات . ورغم كل تنبيهات الباحثين لم تتوقف الدول العربية عن استيراد المواد الإعلامية من الخارج لعرضها في السينما والتلفزيون المنزلي رغم مضامينها المتداولة بين العلمية الهزيلة او الضارة بالقيم الأخلاقية والثقافية ، ومعظمه إنتاج أمريكي⁽¹⁶⁾. بل وان الكثير من الاعلاميين الرسميين العرب ينقلون بواسطة محطات تلفزيوناتهم الينا من وسائل الأعلام الأجنبية ومضامين ثقافية سطحية متعلقة بالأزياء والديكور والأطعمة وما إليها⁽¹⁷⁾. ولا ننسى الترابط بين هذه المحطات والمجلات العربية الملونة والتافهة الصادرة في اغلب العواصم العربية بغض النظر عن النظم الفكرية والثقافية والسياسية التي تديرها . وربما تصعب الإجابة عن التساؤل حول لماذا يكون حلالاً للتلفزيون الرسمي والمجلات المحلية القيام بزعزعة الثقافة الاجتماعية من خلال مواد مستوردة، بينما

يحرم ذلك على الفضائيات الأجنبية والعربية ، إلا اذا أدخلنا الأهمية التي توليها السلطات الإدارية لان تكون الأمور بيدها وليس " بيد عمرو" كما يقول المثل، حتى لو كانت بالسوء والضرر والزعزعة ذاتها .

ومع ان بعض مثقفينا يؤكد عدم وجود خطر حقيقي على هويتنا الثقافية من غزو ثقافي أجنبي غربي ، لان الثقافة لا يمكن فرضها ولا يمكن نجاح " الغزو " لثقافة تجاه ثقافة امة أخرى إلا اذا كانت الأخيرة بلا ثقافة ، فما بالك اذا كانت الرأسمالية ومجتمعها التكنولوجي هي نفي للثقافة وان ما تسمى بالثقافة الأمريكية او ثقافة " العولمة " هي ليست ثقافة أصلاً⁽¹⁸⁾، فإنهم يؤكدون ان نهج الحداثة عموماً لا يمكن وقفه ، ولكن يمكن دمجه وتكييفه وجعله مناسباً للبيئة الثقافية للأمة المتلقية⁽¹⁹⁾ . علما انه لا يمكن لاي إنسان او فئة ان تقف ضد التطور والتقدم في المجالات التكنولوجية والتي تبشر بمستقبل جديد للبشرية، ومع التأكيد على مكانة الثقافة العربية والاسلامية وتاريخها الطويل في تحديد هويتها واثبات وجودها في عالم تنافسي صعب وفي مواجهة عوامل التفتت الداخلية ، وعلى رأسها نزعة مناهضة الثقافة التي تمارسها السلطات السياسية والاقتصادية في داخل المجتمع ، وقلبها للثقافة الى بهرج إعلامي ترفيحي ، لتسخيرها للمأرب والأهواء⁽²⁰⁾. رغم هذا الواقع تجد بين المثقفين من ينادي الدولة ومؤسساتها ورقبها الى حماية الثقافة من الغزو والهيمنة الثقافية الخارجية، وبدلاً من محاسبة النفس على عدم المشاركة الجادة في تجديد الثقافة وتطويرها، نجدهم يعاتبوا المؤسسات الرسمية على سعة صدرها وعدم منع الخطر القادم او غربلتها

غير ان الإدارات الرسمية - الحكومية في البلدان النامية والعربية لم تفعل شيئاً مختلفاً عن الفضائيات طوال العقود السابقة التي كانت فيها المحتكر الوحيد للتلفزيون ووسائل الأعلام الأخرى في الملكية والإدارة واختيار المضامين . ولم تستخدم التلفزيون إلا لإيصال أفكار وسياسات الدولة للمشاهد وعبر جميع البرامج حتى تلك التي يفترض أنها ترفيهية وهزلية ، بالإضافة الى عرض ما تستورده من الأفلام والمواد الإعلامية من الغرب. والهم الوحيد لأجهزة وإداري محطات التلفزيون الرسمية ، كان ولا يزال ، استمرار سيطرة الحاكمين وفكرهم⁽²¹⁾. ويرى خبير الاتصال العربي في " اليونسكو " حمدي قنديل ان السيطرة والتحكم الحكومي العربي في وسائل الأعلام الحكومية ، ويشير الى هذا الأمر تجلّى عملياً وقبل الفضائيات في الإقبال على الصحافة العربية الصادرة في الخارج " المهاجرة " لتكون الأوسع انتشاراً ، ويضيف بان المركزية الحكومية في الاتصال ليس إلا وجه من أوجه مركزية السلطة ، وان الوعود القائلة بان السيطرة والتدخل الحكومي في عمل وسائل الاتصال يهدف الى تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لم يتم الوفاء بها لعدم استخدام وسائل الاتصال جيداً لتحقيق هذه الأهداف المعلنة⁽²²⁾ .

سلبيات القنوات الفضائية وإيجابياتها

يمكن تركيز سلبيات البث الفضائي المباشر كما يرى معظم الباحثون العرب ، بما يلي:

- الاضطرار لاستيراد تقنيات البث الاستلام واجهزة الاتصال من الدول المتقدمة ، وهذا ما يترك اثره على اولويات الاستثمار والتنمية الاقتصادية الوطنية .
- تواصل البث التلفزيوني المتعدد والمتنوع على مدار اليوم وما يتركه من اثر على استغلال وقت المواطن للفعاليات الاخرى وعلى وقت العمل والايدياع .⁽²³⁾
- الخضوع لسيطرة المواد الاعلامية الغربية ذات الموصفات الجاذبة للمشاهد ، وما يتركه ذلك من اثر عليه، وهيمنة هذه المواد على ما يتلقاه المشاهد وبالتالي على ثقافته الشخصية ⁽²⁴⁾
- حدوث "الاختراق" و"الغزو" الثقافي الغربي وتأثير ذلك في اضعاف الثقافة الوطنية وزعزعة القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية .⁽²⁵⁾
- تقديم نماذج تافهة ومغامرة للناشئة ضمن قوالب يمكن ان تحولها الى امثولات يحتذى بها . وهو ما يدفع الى طلب الهجرة سعياً وراء التماثل مع هذه النماذج .⁽²⁶⁾
- التركيز على فعاليات واستعراضات وحفلات مترفة توجد انطباعات غير حقيقية عن التطور الحضاري ونماذج الرقي والتقدم . وتقديم معايير الجمال والاناقة للصفوة المترفة مقياساً للتمدن والتخلف .

اما ابرز ايجابيات الفضائيات ، فيمكن اجمالها بما يلي :

- توفيرها حق الاعلام للمواطن . اذ ان تعدد القنوات وتباين وجهات نظرها يجعلها توفر للمشاهد الاخبار والمعلومات عن الاحداث المختلفة ومن جميع الزوايا . وكذا الامر بالنسبة للافكار والآراء والتحليلات .
- تعدد القنوات وكثرتها وانتماءاتها المختلفة تجعلها مجتمعة وبالضرورة متجاوزة لهيمنة جهة واحدة (كالسلطة الحاكمة) على الاخبار والآراء وبالتالي تضمن للمتلقي درجة معقولة من حرية الاختيار . وهو ما يعني ايجاد حالة عامة تكون فيه حرية الاعلام والصحافة والتعبير عن الرأي جيدة نسبياً .
- توفير الفرص للمتلقي (الجمهور) في طلب الاخبار والمعلومات والحصول عليها ، بل وفي لعب المتلقي لدور مصدر للاخبار والمعلومات عند مشاركته عن طريق التلفون المحمول القادر على الاتصال عبر الحدود
- تعزيز المعرفة والعلم والثقافة خصوصاً بالنسبة للطبقات الشعبية البسيطة غير القادرة على شراء المجلات المتخصصة والكتب .
- ربط الجاليات المهاجرة باوطانها عن طريق متابعتهم لقنوات وطنهم الفضائية .
- احداث التقارب الحضاري والمعرفي ، بل والتقارب الشعبي بين امم العالم دون الحاجة للسفر والعيش مع الآخر في موقعه .

التجربة العراقية مع استلام الفضائيات

انشأ العراق محطة ارضية لاستلام الاتصالات الفضائية كان لها اثر كبير في تزويد قنوات التلفزيون الحكومية بالمواد المتنوعة ، والارتباط مع الاحداث الجارية في العالم ونقل الاحتفالات والمهرجانات والمباريات الرياضية الدولية . ولكنه امتنع لاسباب هي في الغالب سياسية عن السماح باستلام البث التلفزيوني الفضائي المباشر من الاقمار الصناعية الى اجهزة التقاط المشاهدين، الذي بدأ ينتشر في العالم منذ اواخر ثمانينات القرن الماضي .

واكتفت شبكة التلفزيون العراقية الرسمية بزيادة عدد قنواتها واعادة بث المواد التي تقوم بالاستلامها من قنوات الفضائية العربية والاجنبية، وبشكل لايعير اهمية لحقوق الملكية والنشر، الى المشاهدين العراقيين باعتبارها مواد ضمن برامج قنوات التلفزيون الرسمية . ومن الطبيعي ان تمر هذه البرامج على فلاتر لجان الاختبار والرقابة المسبقة لتحديد ما يصلح لاعادة بثه ككل او حذف بعضاً منه . ورغم وجود التدخل والرقابة الشديدة فان هناك نسبة مهمة من المشاهدين من الذين كانوا لايعترضون على هذا التدخل بل كانوا يحبذونه وعلى الاخص ذلك المتعلق بالمواد الاجتماعية والترفيهية والافلام والمسلسلات والاغاني ، اذ ان المجتمع العراقي يميل على وفق موروته الثقافي الى المحافظة والتمسك بالتقاليد المحددة للانفتاح على النمط الغربي . غير ان هناك نسبة مهمة ايضاً كانت تعترض على هذه السياسة الاعلامية لانها تبعد المواطن العراقي عن التطورات الحضارية وتمنعه من متابعة المجرىات السياسية والحياتية الاخرى في مناطق العالم المختلفة .

وفي مطلع الالفية الثالثة ولما اصبح عدد الدول التي لاتسمح بالاستلام المباشر للارسال التلفزيوني الفضائي في البيوت والاماكن العامة قليل جداً ، بدأت السلطات العراقية باعطاء الوعود لدراسة الاسلوب او السياسة الافضل والاكثر مناسبة لطبيعة مجتمعنا ، مع ملاحظة ان النظام العراقي الحاكم آنذاك كان لايتناقض كثيراً مع قضايا الانفتاح الاجتماعي والثقافي التي يمكن ان تقدمها القنوات الفضائية ، غير انه ترفض وبشكل حاد وصول أي مواد اخبارية منتقدة لسياساته سواء من دول او معارضين ، وعلى وجه التحديد ، فانه كان يعتبر بعض القنوات العربية، أو التي تبث بالعربية تقوم بحملة دعائية سياسية سوداء ضده . وعلى اساس ذلك فقد اخذ يتسامح احيانا ويشن احيانا حملات مدهامة للبيوت يصادر على اثرها الاجهزة ويسجن صاحب الدار بضعة شهور ويغرمه مبالغ نقدية ، ولكنه في الوقت ذاته سمح لاشخاص محددين أي بترخيص مسبق من الاجهزة السياسية والامنية باستخدام اجهزة الاستلام في بيوتهم او اماكن عملهم . وكان من النتائج الجانبية لهذه السياسة ان انتشرت في الاسواق السوداء كاسيتات الفيديو المسجلة من هؤلاء المسموح لهم أو التي جلبت من الخارج والتي تحتوي على الافلام والمسرحيات والمسلسلات والاغاني والحفلات والافلام الاباحية ، وكانت السلطات تتساهل مع هذه الظاهرة لانها متعلقة بالترفيه وليس السياسة.

تجربة شبكة تنظيم الارسال "الديكودر"

لم تستطع السلطة العراقية الصمود طويلاً أمام منع "الانترنت والايميل" لذا لجأت في مطلع العقد الاول من القرن او الالفية الجديدة الى انشاء مركز للارسال والاستلام في وزارة الاعلام يتم الاشتراك لديه من جانب المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ثم تطور الامر الى الشركات والنوادي ومقاهي الانترنت ثم البيوت سواء عن طريق الاتصال اللاسلكي او التلفوني . وكانت تفرض سيطرة صارمة على المواقع التي تحجب الكثير منها ، وعند عدم السيطرة على بعض المواقع يعلق المركز خدماته كلها . كما يوقع المشترك على اقرار بعدم فتح مواقع معادية للنظام الحاكم تحت طائلة العقوبات . وقد شجع النجاح النسبي للسياسة الجديدة المتعلقة بالانترنت والايميل على البحث عن سياسة مماثلة بالنسبة لاستلام البث التلفزيوني الفضائي المباشر .

شكلت لجنة في وزارة الاعلام العراقية⁽²⁷⁾ مهمتها دراسة المسألة المتعلقة باستلام البث الفضائي بشكل محدد أي يمنع بعض القنوات وبعض البرامج ويبقي الرقيب قادراً على التعامل مع المستجدات السريعة . غير ان هذه اللجنة لم تستطع ، مع وجود انصار داخل السلطة والاجهزة الاعلامية ، من اقناع القيادات السياسية باعطاء سماح واسع باستلام البث من جانب المواطن العادي . فكان ان لجأت هذه اللجنة الى طريقة توسيع اعادة الارسال من برامج محددة يعاد بثها في القنوات الحكومية الى طريقة اعادة ارسال قنوات بكامل برامجها التي لا تحتوي على مواد سياسية ويمكن اقفال اعادة الارسال عند الضرورة والحاجة لفترات متفاوتة في الزمن .

وعلى اساس فكرة التحديد وامكانية السيطرة المسبقة شكلت هيئة للاستلام والارسال الفضائي تابعة لوزارة الاعلام في اوائل عام 2002 وتمكنت هذه الهيئة من اقناع السلطات السياسية والاعلامية بفكرة انشاء محطة لاستلام بعض القنوات واعادة ارسالها " مشفرة " الى البيوت حيث يستلمها الهوائي العادي ويقوم المشترك بالحصول على الموافقة على اساس هويته الشخصية وبطاقة سكنه ورقم تلفونه مقابل مبلغ للاشتراك ومبلغ لشراء جهاز حل الشفرة "ديكودر" المزود برقم تسلسلي من الهيئة ، ولايستطيع المشترك بيع الجهاز إلا بموافقة الهيئة . وتبلغ التكاليف حينها للاشتراك وجهاز الاستلام 325 الف دينار عراقي أي ما يزيد عن 200 دولار امريكي بقليل . وقامت الهيئة بالاتفاق مع شركة " شبكة راديو وتلفزيون العرب " (art) حيث اشترت كميات من الجهاز الذي توزعه الشركة على مشتركها لحل التشفير الخاص بقنواتها وهو صناعة دولة جنوب افريقيا ، كما اتفق مع الشبكة على الترخيص للهيئة باعادة بث قنواتها للمشاركين العراقيين .

وبدأ الارسال لهيئة الاستلام والارسال العراقية والتي جرى التعارف على تسمية عملها في الشارع اختصاراً بنظام الديكودر ، في شهر حزيران من عام 2002 لمدينة بغداد وضواحيها ، حيث تضمن 14 قناة من باقة قنوات شبكة art وهي قنوات ترفيهية وعلمية ومتخصصة غير اخبارية . بالاضافة الى القناة الرسمية السورية وقناة الشارقة الرسمية ، والقناة الفضائية المصرية الرسمية . ومن قنوات art كانت هناك قناة حكايات ، وقناة المسلسلات العربية ، والافلام العربية ، والافلام الاجنبية ، وقناة الكارتون ، وقناة طرب وقناة

الرياضة ، وقناة هي ، وقناة المنار والقنوات المتخصصة باللغة الأجنبية : دسكفري ، وانيمل بلانت ، وناشينوأل جغرافيك .

ويستمر البث لقنوات الديكودر من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثالثة بعد منتصف الليل . وكان هناك تصريحات لزيادة ساعات البث الى 24 ساعة يومياً وزيادة عدد القنوات الى 21 قناة . والملاحظ ان ارسال نظام الريكودر هذا لم يكن يتوقف او يندمج مع باقي القنوات الرسمية التي تتوحد عادة عند وجود حديث او فعالية لرئيس الدولة السابق ، بل يبقى مستمراً في ارسال قنواته الاعتيادية وهو ما كان يعتبر تغييراً في السياسة الاعلامية العامة للنظام الحاكم . وقد توقف ارسال نظام الريكودر قبل ايام قليلة من بدء الحرب وحين بانث تبشير الغزو الامريكي للعراق . ولم تعاود الهيئة ارسالها بعد الاحتلال لالغاء وزارة الاعلام وربما نهب اجهزة الهيئة مع نهب موجودات الوزارة مثل باقي الوزارات والمؤسسات الحكومية ابان حرب الاحتلال في اذار - نيسان 2003 كما انطلق مباشرة بعد سقوط النظام السابق الاستلام المباشر بالاطباق واجهزة الاستلام "ريسيفر" لجميع البيوت والمواقع .

والملاحظ ان جميع من التقيت من المشتركين في نظام الريكودر ذاك ما زال يأسف لتوقفه حيث يمتدحون جودة الارسال ونقاء الصورة وكونها قنوات جيدة وممتعة ولا يقلق من قيمها وثقافتها ويأتمن رب الاسرة على ابنائه من برامجها المحترمة نسبياً والتي لاتزعزع المثل والاداب العامة السائدة في المجتمع العراقي .

وبعد السماح للمواطن بحرية استلام البث الفضائي التلفزيوني اثر سقوط النظام السابق ومحدداته على هذه الحرية . منذ نيسان 2003 حيث كان من اول البضائع التي استوردها التجار من الخارج الاطباق والريسفرات التي ملات الاسواق بطريقة توضح مدى رغبة وتعطش الناس للحصول عليها اذ عرضت في جميع اشكال المحلات بل وفي محلات البقالة للاحياء الصغيرة ، وكانت صورة الشاحنات المحملة بهذه الاجهزة والقادمة من الخارج اقرب الى تداول لاتنقطع وكأن هناك مجاعة او كارثة في منطقة يسارع لانقاذها بالمواد الغذائية والاحتياجات الاخرى . وهذا ما اعطى مؤشراً الى موقف جماعي للرأي العام الشعبي العراقي مؤيد الى اطلاق حرية استلام البث الفضائي التلفزيوني الخارجي المباشر .

التقييم المستقبلي للفضائيات التلفزيونية

تنقسم الاراء بصدد تقييم فوائد الفضائيات التلفزيونية ومضارها ، الى مؤيد ومحيد لها على اساس تنوع مصادر الاخبار والمعلومات والاراء والتي تعني الوصول الى مقاربة الحقيقة ، والاطلاع على الثقافات والحياة العامة في انحاء العالم المتفرقة وما الى ذلك من الفوائد ، والتي تعني ان هذا القسم من الناس متمسك باطلاق حرية استلام الفضائيات بدون قيود سواء في الاماكن العامة او الخاصة وبيته . ومن فئة المؤيدين

هذه اباء وامهات يعتقدون بقدرتهم على التحكم بما يستلم ويعرض على تلفزيوناتهم بحيث يبتعد عن القنوات والبرامج التي تضر بتربية الابناء والقيم والمثل وثقافة المجتمع .

وفي المقابل هناك اراء تطالب بالغاء الاستلام المباشر تماماً واستبداله بنظام اعادة الارسال للقنوات والبرامج من جانب هيئة حكومية او مدنية او مشتركة تعتبر بمثابة هيئة اشراف اجتماعية تستطيع التمييز بين ما هو ايجابي وما هو سلبي للمجتمع ككل ولفئات عمرية او نوعية منه . ويتذرع هؤلاء بعدم امكانية السيطرة وبكل السبل على ما يشاهد من قنوات وبرامج مضرّة بالتربية والثقافة وضمنها القنوات الاباحية "التفعلية" التي يمكن للمشاهد الاتصال تلفونياً بها والحوار مع مقدميها بشكل مباشر ضمن الارسال . ويقولون بان الشباب من الجنسين لايمكن السيطرة عليهم بمنع المشاهدة في المنازل اذ يتجمع هؤلاء في منزل احدهم لايتواجد اهله او في المقاهي الخاصة . ويؤكد اصحاب هذا الرأي بان سلبات الكثير من القنوات الاجنبية بل وبعض العربية كبير على الناشئة ، علماً بأنه لم تجر دراسات او بحوث في العراق ميدانية لاستكشاف المواقف والاتجاهات في الرأي العام تجاه هذه المسألة، او تلك المتعلقة بالاثار المحتملة للفضائيات على المفاهيم والعادات الاجتماعية .

وهناك قسم او اتجاه ثالث يدعو الى الموازنة والمشاركة بين الاتجاهين ، على اساس التعامل مع الواقع والممكن ، اذ يدعو الى الابقاء على حرية المواطن بالاستلام المباشر للارسال الفضائي التلفزيوني اذ لايمكن عملياً وفنياً منعه تماماً إلا ضمن نظام شمولي بوليسي صارم ، ويدعو الى مصاحبته بانشاء هيئة عامة او شركات خاصة تعيد ارسال بشكل مشفر لقاء اشتراك الى الراغبين وعلى وفق نظام الديكور لتقوم هي بانتقاء القنوات والبرامج التي يعاد ارسالها وتشرك في ذلك خبراء آخرين . اذ يمكن حينها لرب الاسرة ان يكتفي باستلام الارسال من هذه الهيئة ويستغني عن الطبق وجهاز الاستلام المباشر ، وهو ما يحقق له نسبياً السيطرة على ما يستلم ويعرض في بيته من قنوات وبرامج ، حيث يتيح له ذلك التخلص من السلبات التي تعتقد ان هذه القنوات والبرامج تحتويها .

نتائج

نستنتج من عرضنا لطبيعة التلفزيون وتأثيره في المجتمعات والافراد الى ان له اثر ملموس على المفاهيم والاراء والاتجاهات وبالتالي على تغيير القيم والمثل السائدة .ومن هنا تأتي درجة اهمية الاباحة العامة لمشاهدة القنوات الفضائية المباشرة من مختلف انحاء العالم وثقافته ودرجات تحضره ، بل ومن القنوات التجارية التي لا تقم وزناً لتربية الاطفال والناشئة وللثقافة الاجتماعية . ومع الاقرار بعدم امكانية التحديد في

عالم أصبح عبارة عن قرية اعلامية صغيرة ، فان على المختصين ايجاد السبل للتخلص من سلبيات الارسال التلفزيوني الفضائي نسبياً، والحد من اثاره بزيادة التدفق الايجابي لهذا الارسال . ويزداد اهمية هذا الامر في العراق الذي يعيش اوضاعاً سياسية واقتصادية واجتماعية مضطربة ومتسمة بعدم الاستقرار في مختلف النواحي ، ويسعى الى اكتساب المفيد لتطوره الحضاري.

المراجع

- (1) د.جيهان رشتي .الاسس العلمية لنظريات الاعلام.القاهرة:دار الفكر العربي،1978، ص 368
- (2) د.محمد عوض .فنون العمل التلفزيوني.القاهرة:دار الفكر العربي ،1986، ص 121 – 122
- (3) عن : د. شاهيناز محمد طلعت، وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية.الطبعة الثانية. القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية،1986، ص 108
- (4) عن: المرجع السابق ، ص 119 – 120
- (5) د.مظفر مندوب.التلفزيون ودوره التربوي في حياة الطفل العراقي. بغداد: منشورات وزارة الثقافة، 1983، ص 12 – 13
- (6) د.جيهان رشتي، مرجع سبق ذكره،ص518
- (7) مصطفى المصمودي ، النظام الاعلامي الجديد. الكويت: سلسلة كتب "عالم المعرفة" 94. تشرين اول /اكتوبر 1985، ص 6
- (8) جيهان المكاوي . حرية الفرد وحرية الصحافة . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1981، ص 149
- (9) المرجع السابق ،ص 123
- (10) تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي.الاعلام العربي حاضرا ومستقبلا:نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال.المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.تونس1987، ص 163
- (11) المرجع السابق ، ص 162
- (12) د.ابراهيم امام .الاعلام الاذاعي والتلفزيوني. القاهرة: دار الفكر العربي، 1985، ص 85 – 88
- (13) د. محمد عبد الحليم أحمد،"الاتجاه النقدي في دراسة الظواهر الاعلامية"، بحث في "مجلة كلية الاداب " جامعة الملك عبد العزيز . جدة : مركز النشر العلمي .المجلد الخامس ، 1985 ، ص 173
- (14) د.انشراح الشال . مدخل في علم الاجتماع الاعلامي . القاهرة: مكتبة نهضة الشرق،1985،ص 119 و 133
- (15) ياس خضير البياتي."الفضائيات:الثقافة الوافدة وسلطة الصورة" بحث في مجلة "المستقبل العربي" السنة 24، العدد267، ايار/مايو 2001، 117 .
- (16) د.راسم محمد الجمال. "الاختراق الاعلامي للوطن العربي" بحث في "مجلة البحوث والدراسات العربية". القاهرة: العدد 21، 1993، ص 121
- (17) المرجع السابق، ص 126

- (18) جلال امين. "العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث" بحث في "المستقبل العربي" السنة 21، العدد 234
آب/اغسطس 1998. ص 67
- (19) د. حيدر ابراهيم. "العولمة وجدل الهوية الثقافية" مجلة "عالم الفكر" الفصلية الكويتية، المجلد 27، ديسمبر 2000/12
، ص 120
- (20) د. حسام الخطيب. "أي أفق للثقافة العربية وإدائها في عصر الاتصال والعولمة"، بحث في مجلة "عالم الفكر" الفصلية
الكويتية. المجلد 27، ديسمبر 2000/12 ص 233 و 235
- (21) محمد عباس نور الدين، "الخلفية الأيدلوجية للإعلام الغربي"، مجلة "المستقبل العربي" الشهرية البيروتية، السنة
18، العدد 199، أيلول/سبتمبر 1995، ص 70
- (22) حمدي قنديل. "وسائل الاتصال والتكامل العربي" مجلة "المستقبل العربي" السنة 10، عدد 107 كانون الثاني/يناير
1988، ص 52-53
- (23) د. انشراح الشال . مرجع سبق ذكره ، ص 94 وما بعدها
- (24) د. عواطف عبد الرحمن . قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث . القاهرة: دار الفكر العربي ، ط 2،
1987، ص 74 وما بعدها .
- (25) محمد عابد الجابري . المسألة الثقافية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994 ، ص 194
- (26) محمد عباس نور الدين . "الخلفية الأيدلوجية للإعلام الغربي" مجلة المستقبل العربي ، السنة 18 ، العدد 199 ،
أيلول / سبتمبر 1995 ، ص 71
- (27) المعلومات الخاصة بفعاليات وزارة الاعلام ولجانها أستمدت تحديدا من : مقابلة خاصة في 2004/09/15 مع
الاستاذ أمير الحلو عضو اللجنة الخاصة بالبحث الفضائي ورئيس تحرير مجلة "الف باء" حينها .
